على هامش محاكمة العصر

العـــــراقيون مازالوا يســـــألون.. اين اختفـــــت اموالنـــــا؟

ستة مليارات دولار سلبها جلاوزة صدام بين عام ١٩٩٧ - و عام ٢٠٠١ حسب التقارير الدولية.

بغداد / صافي الياسري

والمعلومات الواردة في هذا التقرير وان لم تكن جديدة، الا ان تجميعها في خط واحد، في هذا الوقت الذي يحاكم فيه صدام واعوانه من قبل العراقيين على جرائمه بحقهم، يعد تكرارا مشروعا لسؤال غاية في الاهمية يطرحه العراقيون على صدام وعائلته وحاشيته وزبانيته ويظلون يطرحونه حتى يجدون الاجابة الشافية عليه. . اين اموالنا يا صدام؟

مطاردة دولية

بعد سقوط نظام صدام مباشرة، بدأت اطراف دولية عدة، عمليات مطاردة وملاحقة واسعة لرصد مسارات مليارات الدولارات التي هربها افراد عائلته، واحتفظوا بها في البنوك الاجنبية وفي شبكة معقدة من الاستثمارات وفي شركات تعمل كواجهات، وحساباتها تمتد من بنما الى سويسرا، وما زال الاعتقاد قائما ان مفاتيح الامبراطورية المالية السرية لعائلة صدام مازالت في يد عرابها برزان التكريتي.

وتهريب الاموال العراقية من قبل عائلة صدام الى الخارج ، قام منذ اللحظات الاولى لاستلامه كرسي الرئاسة وربما قبل ذلك حتى يوم كان نائبا للبكر وقام نيابة عنه بادارة امور الدولة على هواه وتحت شتى الاعذار والاغطية والواجهات، لكنه تحول الى هجوم اليائسين قبيل الحرب الاخيرة لاقتلاع نظام صدام بمدة، واثناء دخول القوات الاميركية بغداد ومدن عراقية اخرى، حيث افاد محققون دوليون، عن وجود دلائل موثوقة على تهريب كميات كبيرة من الاموال من حسابات تسيطر عليها الحكومة العراقية، الى حسابات خاصة في الشرق الاوسط (عمان –دمشق – بيروت) وقال احد المحققين المختصين المطلعين على عمليات التهريب تلك (..ان الناس من ذوي النفوذ في النظام كانوا يحاولون منذ قبل الحرب نهب ما يمكن نهبه فتحويله الى حسابات شخصية في الخارج) وقال في حينه مسؤول كبير في وزارة الخزانة الاميركية، ان ادارة الرئيس بوش، حددت موقع اصول مراقبة تقدر قيمتها ب ١،٢ مليار دولار، هي اموال غير مشروعة موزعة في مختلف انحاء العالم، منذ بدء الحرب ولم تجمد قانونيا !! حتى الان ! وهذه الاموال هي غير المبلغ ٧، ١ مليار دولار الموجود في صناديق حكومة عراقية جمدت بعد غزو العراق للكويت، ومازالت معاملات اعادتها الى العراق غير مكتملة .

وما من احد، بما في ذلك حكومة الولايات المتحدة الاميركية، واجهزتها المصرفية، ومخابراتها، يعرف الحجم الحقيقي لثروة عائلة صدام التي سرقتها من العراقيين، ولكن التقديرات المستقلة ترى انها تتراوح بين مليارين الى عشرة مليارات دولار، وما زال الامل الوحيد لتحديد حجم هذه الاموال وضبطها وفقا لما يراه المتابعون، في الحصول على وثائق عراقية في بغداد تكشف عن الممتلكات المالية لصدام والمقربين منه، ولكن السؤال الذي نسحب اليه بقوة هنا هو اين ارشيف الحكومة العراقية تحت نظام الطاغية صدام؟

واموال صدام وعائلته، هي غير الاموال التي كان يخصمها من واردات العراق، لصالح حزب البعث، ويضعها هي الاخرى في حسابات سرية خارج العراق لاستخدامها في تمويل نشاطات الحزب خارج العراق وللاحتفاظ بها احتياطا لاوقات الضيق، وتحت اسماء وواجهات لها اليتها واجندتها وكشوفاتها الخاصة، ويؤكد الكثيرون ان هذه الاموال، فضلا على اموال افراد عائلة صدام السرية، هي التي تمول التمرد المسلح والارهاب والعنف الطائفي وكل اشكال التخريب ومحاربة اعادة اعمار العراق وبنائه السياسي من جديد.

ونحن نعرف جيدا، انه من المستحيل عمليا، فصل الثروة الخاصة لكبار المسؤولين في حكومة صدام، عن حصيلة الاموال شبه الرسمية المستخدمة لاخفاء المداخيل الاتية من تهريب النفط وسلع اخرى، باساليب تنتهك العقوبات التي فرضتها الامم المتحدة، وخشى مسؤولون في وزارة الخزانة الاميركية حتى اليوم، من ان هناك اشخاصا ممن يتحكمون بهذه الاموال، مازالو يقايضونها بالماس والذهب وسلع وخدمات اخرى لا يمكن اقتفاء اثرها – ويقول دافيد اوفهاوزر، المستشار العام لوزارة الخزانة الاميركية انه (منذ عام ١٩٩٠، حظرت التجارة مع العراق فعليا ولهذا فان الاموال التي اودعت مصارف خارجية من قبل صدام والمقربين منه هي كلها اموال غير مشروعة، ونحن بحاجة الى ان نظهر للمسؤولين في مختلف انحاء العالم بانهم لا يستطيعون استخدام النظام المصرفي الدولي لاغتصاب شعوبهم).

وتشبه عمليات ملاحقة اموال صدام وعائلته وازلامه واموال الحكومة العراقية لنظامه، غير المشروعة، عمليات ملاحقة ثروات الدكتاتوريين الاخرين المكتسبة بطرق غير مشروعة، مثل الرئيس الفلبيني الاسبق فرديناند ماركوس، ورئيس هايتي، جان كلود دوفالييه، والرئيس الروماني الراحل نيكولاس شاو شيسكو، ولكن المحققين المهتمين باموال صدام ومن حوله، يؤكدون ان الوضع هنا يشبه وضع الرئيس اليوغوسلافي السابق سلوبودان ميلو سوفيتش الذي اطيح به في تشرين الاول عام ٢٠٠٠ في اعقاب حملة قصف نفذها حلف شمال الاطلسي بقيادة اميركية. وشأن يوغوسلافيا تحت حكم ميلو سوفيتش، كان العراق تحت حكم صدام هدفا للعقوبات الدولية التي كان لها تاثير معاكس في تشجيع اقتصاد ظل يعتمد على التهريب تحت سيطرة كبار المسؤولين الحكوميين ويستثمر لصالح اجهزة القمع والدكتاتورية، كم يستخدم ايضا لاغراض الدولة السرية، مثل شراء الاسلحة او دفع رواتب ومخصصات موظفي الاجهزة الامنية ومصاريفها السرية ، ولكن الاموال الاخرى، استخدمت لاغراض شخصية جدا وفاسدة.

وقد قدر تقرير لمكتب الحسابات العامة الاميركي، ان حكومة صدام، حصلت على ما يزيد على ستة مليارات دولار خلال المدة بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠١ من اموال مستردة باتفاقات خاصة، وعمليات تهريب خارج اطار برنامج النفط مقابل الغذاء الذي اقرته الامم المتحدة، والذي بموجبه استخدمت عائدات النفط العراقي لدفع اثمان شحنات الغذاء ة والدواء والامدادات الانسانية الاخرى للمدنيين العراقيين ، وتضمن التقرير تفاصيل خطط لجمع الاموال من خلال السيطرة على بعض المشارع العامة والنشاط الخاص مثل استيراد السجائر والسلع المهربة، وسلب اموال الزوار العراقيين والايرانيين للعتبات المقدسة وتبرعاتهم ونذورهم في النجف وكربلاء وسامراء ومناطق اخرى.

واجهات للسرقة

وتعود ممارسة النظام الصدامي في استخدام شركات اجنبية كواجهات لابقاء مليارات الدولارات من الاموال العراقية العامة خارج ابلاد، الى سنوات الحرب الايرانية –العراقية، بل الى الايام الاولى لوصول صدام الى مواقع حساسة في الحزب والدولة، ومن اجل التملص من فرض حصار دولي على توريد الاسلحة الى الدول المتحاربة –اقامت حكومة صدام شبكة من الشركات الاجنبية كواجهات لتمويا مبيعات الاسلحة السرية، وما تزال بعض هذه الشركات تعمل حتى الان، ولكن في دعم الارهاب والعمليات المسلحة، وزعزعة امن العراق، وارباك عملية بناء العراق على كافة الاصعدة.

ويشارك عدد كبير من المحققين في تعقب مليارات صدام المضمومة، بما في ذلك وزارة الخزانة الاميركية، وعدد من الحكومات المهتمة بالامر، ومن المحامين الذين يمثلون ضحايا هجمات ايلول ٢٠٠١، ودعت وما زالت تدعو، حكومة الولايات المتحدة الاميركية، حكومات الدول الاخرى، الى تجميد الاموال العراقية المشتبه بها، ولكن كل تلك الدعوات لا تلقى اذانا صاغية، من حكومات دول تشابه توجهاته وهويتها توجهات وهوية نظام صدام وشخصيات رؤوسائها شخصيته وتحتفظ له باموال مسروقة.

وكان وزير الخزانة الاميركية جون سنو قد اعلن في ٢١ اذار ٢٠٠٣، اي بعد يوم واحد من بدء الحرب، قائلا (اننا ندبر عملية ملاحقة عالمية لاموال الدم التي نهبها صدام وزمرته من الشعب العراقي)، ولكن سنو وحكومته نسيا ذلك التصريح واقعا، ولم يكشفا لنا ما الذي ادت اليه عملية الملاحقة تلك، ومن المؤسف ان نرى حكومتنا العراقية الحالية، مكتوفة الايدي في هذا المجال، ولم تتقدم خطوة واحدة باتجاه استرجاع الاموال العراقية التي غصبها صدام، وتلك التي جمدتها بعض الحكومات والدول، كما فعلت امارة ليشنشتاين التي جمدت مليارات الدولارات الصدامية المسلوبة من العراقيين، ولا احد يعرف مصيرها الان.

ونحن نعرف صعوبة ملاحقة اموال صدام وعائلته وزبانيته في الخارج، فقد اخفقت خلال السنوات الاربع الماضية اغلب محولات تحديد اماكن وتواريخ اغلاق الشركات العراقية التي كانت تعمل كواجهات لصالح صدام، خلال الحرب الايرانية العراقية، وما بعدها، بعد حرب الخليج عام ١٩٩١، كما ان سرية النظام المصرفي الدولي، وتعقيد الشبكة المالية العالمية النطاق التي انشاها صدام ومن ساعده من الخبراء في ذلك وادارها الاخ غير الشقيق برزان، عقبات صعبة الاجتياز ان لم نقل انها في حيز المستحيل.

وحول هذا الموضوع قال (نك بك) المدير العام السابق لمؤسسة (كرول اسوشييتس) الذي تراس تحقيقا لصالح الكويت حول الشركات العراقية التي عملت كواجهات لحكومة صدام ، - ان هناك عقبات جدية واجهت جهودنا و فالمرء لا يحصل على التعاون الذي يحتاجه من الهيئات المصرفية (الاجنبية) ما لم يتمكن من تقديم دليل على علاقة ثابتة مثبتة مع النظام العراقي، ومن العسير جدا اثبات هذه العلاقة بدون اطلاع كامل على السجلات المصرفية، وهو الباب الموصود بوجوهنا.

واضاف بيك - ان افضل وسيلة لحل المازق هي العثور على الكنز النفيس من الوثائق المطمرة في بغداد.

ولا تظن ان اسيد بيك قد خفي عليه مصير ارشيف حكومة صدام الغامض، ووثائقها التي احرقت، او التي صارت نهبا للاطفال والارصفة وبعض القوى التي ما زالت حتى اليوم تحاول استغلالها لمصالحها الخاصة بعيدا عن المصلحة العامة.

الشركات

وخلال الايام القليلة التي سبقت انهيار نظام صدام الوحشي، كان زبانيته يسعون وبشكل محموم لتهريب ما يتمكنون من تهريبه من اموال العراقيين ، عبر تحويلات اقل مبلغ فيها كان ..١ الف دولار، كما تناقلت وكالات الانباء العالمية عن محققين مطلعين.

ومن بين الاموال العراقية التي افلحت شركة (كرول) في تحديدها عام ١٩٩١، شركة واجهة تحمل اسم (مونتانا مانيجمنت) بدت نموذجا لعمليات شركات صدام، وعلى الرغم من انها كانت مسجلة في بنما، فانها كانت تؤدي اعمالها من سويسرا حيث كان يقيم برزان، وكانت مونتانا هذه تملك ٤، ٨ ٪ من شركة (هاشيت فيليباشي ميديا) الفرنسية للنشر، التي تصدر مطبوعات بينها (ايلي) و (كار اند درايفر) و (بريمبير) كما انها كانت تمتلك حصة٢،٥٪ في شركة (ماترا) الف٦رنسية التي تعمل في مجال تصنيع الكترونيات الصواريخ ووسائل الدفاع.

وتبلغ قيمة الحصص العراقية في شركتي هاشيت وماترا، التي جمدتها الحكومة الفرنسية، حوالي ٩٠ مليون دولار، وكان متحدث باسم شركة هاشيت قد قال في حينها، ان الشركة ستتعاون في تحويل حصص مونتانا الى حكومة عراقية جديدة ما ان تصادق الامم المتحدة على ذلك، فاين هي مساعي حكومتنا العراقية الجديدة المنتخبة لاسترداد حقوقنا المسروقة؟

وعلى وفق ما يقوله يوليوس كرول، مؤسس شركة كرول المتخصصة بالتحقيقات المالية، فان معظم استثمارات صدام كانت في بنما وسويسرا وفرنسا والمانيا وقبرص وبريطانيا وايطاليا، وقال كرول ايضا (ان صدام كان يعمل عبر شبكة من الشركات الاجنبية) وان امواله كانت تمر (عبر ثلاثة امكنة قبل ان تصل الى حساب مجهول الاسم ولا يمكن تتبعه) وكان المحققين والمتابعين لسرقات صدام وعائلته وزبانيته ، يؤشرون باتجاه الاخ غير الشقيق لصدام ، برزان التكريتي ، الذي احتل لسنوات عديدة، مناصب سفير العراق لدى سويسرا، والمندوب الدائم لدى الامم المتحدة ، وبالرغم من ان برزان في ظاهر الامور، فقد حظوته لدى صدام بعد انهيار زواج ابنته من عدي النجل الاكبر لصدام عام ١٩٩٨، فانه واصل السفر بحرية بين بغداد وجنيف ، والسر يكمن في مفاتيح الامبراطورية المالية الصدامية، التي كان يملكها، واسرارها التي كان يعرف ادق تفاصيلها، وهو ما وفر له الحماية والنفوذ الدائم – وتاكيدا لذلك، يقول تشارلز فوريست، الذي عمل مع (الحملة العالمية لمحاكمة مجرمي الحرب العراقيين) –اذا ما نظر المرء الى افراد عائلة صدام الاساسيين، فسيرى ان برزان، كان الاكثر معرفة والتصاقا بالشؤون المالية، فقد كان العقل المدبر للامور المالية، والشخص الذي يتعين على كل العائلة الاعتماد عليه للتعامل مع الجهات المالية، كما قال جون فوسيت، المحقق الذي يعمل في شركة (كيندلر اند كيندلر)، القانونية في نيويورك، والتي تلاحق الموجودات العراقية نيابة عن ضحايا ١١ ايلول (ان برزان التكريتي استخدم اموالا جرى الحصول عليها من عمليات تهريب لتمويل تعاملات المخابرات العراقية في مختلف انحاء العالم) ويوضح فوسيت، ان شركته حددت حوالي ١٠٠ حساب مصرفي يتحكم بها برزان وافراد اخرون من عائلة صدام والمقربين منه، وفي استقراء للعائدات العراقية من العملة الاجنبية من خلال عمليات التهريب، اعد فوسيت (تقديرا معتدلا) للاموال المتيسرة لعائلة صدام، التي قال عنها انها تتراوح بين ٥ الى ١٠مليارات دولار، وفوسيت تحدث كذلك بالارقام عن الصراع بين عدي وقصي اولاد صدام من اجل التحكم بالمزرعة المالية العراقية واموال العراقيين وان والدهما كان يشجعهما وبقية افراد العئلة، على امتصاص المزيد من دماء العراقيين وثرواتهم، فاين هي جهود حكومة العراق لاسترداد حقوقهم المسروقة هذه؟ ومتى تعطيهم الجواب الشافي لسؤالهم الذي لن تبرد حرارته. .. اين اموالنا يـــا صـــدام؟؟؟

> هذا التقرير يتتبع الخطوط الباهتة التي مازال يكتنفها الغموض لعمليات سرقة وتهريب الاموال العامة ، من قبل عائلة صدام وحاشيته وترصيدها في حساباتهم الشخصية السرية في البنوك الاجنبية ، مستعينا بتقارير صحفية موثوقة ومثبتة بالادلة ، وتصريحات المسؤولين الدوليين الذين عملوا على كشف هذه الارصدة بدوافع شتى وبعضها كان بتوكيلات قانونية من ضحايا احداث ايلول ٢٠٠١ في نيويورك للحصول على تعويضات من متهمين بالتسبب في الاضرار بهم ، ومنهم نظام صدام ، هو شخصيا وعائلته.

المحامون في بابل:

تقريـــــر (بيكر- هاملتون) اهتم بالشـــــأن الامريكي ولم يحـــــترم خيارات الشعب العراقـــي

بابل / مكتب المدى

أشار المحامي وجدان حسين ناصر إلى ماتضمنه التقرير من توصيات لم تضع الجانب العراقي مركزا فيه، بل اهتمت أكثر بالمحيط الإقليمي وأضاف قائلا : ربط الأزمة العراقية مع الأزمات التي تقف وراءها الولايات المتحدة الأمريكية يضعف مصداقية اللجنة لان ما أشارت له من حلول هي أحلام ولا تمتلك قدرة سحرية سريعة بإمكانها ترتيب الشأن العراقي. ويعني هذا الإبقاء على الأزمات كلها بعيدا عن الحلول السريعة والتي العراق بحاجة ماسة. والغريب في التقرير اعتماده على مراكز بحوث ودراسات ودبلوماسيين. .. الخ واغفل قصديا أصحاب الشأن العراقي من رجال أحزاب وقيادات اجتماعية ومنظمات مجتمع مدني ومثقفين، لان العراقيين اقدر من غيرهم على وضع حلول لأزماتهم، كما ان مايحصل في العراق تتحمل القوات متعددة الجنسيات مسؤوليته لأنها مقيدة لدور الحكومة العراقية والإبقاء على الأسلحة التقليدية للجيش والشرطة وافتقار المؤسسات الأمنية للأجهزة الخاصة بمكافحة الإرهاب.

احترام خيارات الشعب

وقال نائب المدعي العام شرف المعموري على الرغم مما تضمنه تقرير بيكر –هاملتون من جوانب ايجابية لدعم وحدة العراق وسلامة أراضيه وتامين الحدود وتعزيز المساعدات الاقتصادية والتجارية والدعم السياسي والعسكري، والتعامل المباشر مع الصراع العربي – الإسرائيلي. لكن الأطراف العراقية متفقة على ان التقرير لم يأخذ المصلحة العراقية بنظر الاعتبار وهو موجه بالأساس إلى الشعب الأمريكي وليس للقضية العراقية. مع عدم اكتراثه لإرادة الشعب العراقي من خلال طرحه ما يخالف نص المادة ١٤٠ من دستور العراق الجديد، وتشجيع عودة رموز النظام السابق إلى الحكومة الأمر الذي سيؤدي بالنتيجة الى زيادة العنف المضاد والعمليات المسلحة، حيث أوضح التقرير بضعف موقف الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وعدم قدرتها على حل مشاكل المنطقة عسكرياً. وان رغبة أمريكا بتطبيق نهج جديد لسياستها في العراق لن يكون ناجحا مالم يعبر عن إرادة الشعب العراقي ومكوناته السياسية وأطيافه المتعددة.

مصالح أمريكية غامضة

أما المستشار القانوني جولان وتوت فقد تحدث عن وجود صياغات غير واضحة وهي تعبر عن مصالح أمريكية لها أهداف سياسية واقتصادية كما صرح التقرير وبوضوح عن تعطيل ماتم الاتفاق عليه في الدستور بخصوص الأقاليم وأشار أيضا الى بعض المليشيات ولم يعلن عنها بالكامل ولذلك أهداف معروفة لجميع العراقيين. كما انطوى التقرير على إشارات تؤكد وجود دولة داخل دولة، كما حصل تأكيد على اعتبار القوات المتعددة هي قوة احتلال عسكري.

وقال المحامي علي السعدي أمين عام منظمة حقوق الإنسان في بابل بان القراءة الأولية تكشف عن وجود استهداف واضح للسيادة العراقية وجاء الاهتمام بالجيش والشرطة مع الأجهزة الأمنية متأخرا في التقرير. والأزمة العراقية نتاج لأخطاء أمريكا في العراق وما يحصل الآن نتيجة لتلك الأخطاء. نحن بحاجة إلى جيش قوي ومسلح بشكل جيد ولابد من دور كلي للحكومة في القيادة والإشراف وهي صاحبة القرار لاتظل بانتظار الموافقات الأمريكية لقد وضعت اللجنة حلولا إقليمية لكنها ليست سحرية. استلام الملف الأمني سيكون مفتاح التحول في الحياة العراقية وسنرى بعد فترة مجتمعا خال من العنف

عدم فاعلية التقرير

وقال المحامي ناظم البكري بان تقرير مجموعة دراسة العراق ينطوي على إشارات واضحة للفشل الأمريكي في العراق واعتراف بذلك من خلال اللجنة وما تضمنه التقرير في الإعلان عن الإشكالات الموجودة في الشرق الأوسط وهي أزمات دولية، ساهمت أمريكا بها وظلت مغذية لها. كما إن أمريكا مولعة بغطرستها وقوتها، لذا تفتعل باستمرار مشاكل حادة في الشرق الأوسط تؤدي إلى تعقيد الأمور وتدفع باصطفافات جديدة. ويلاحظ قارئ التقرير وبسهولة بأن اللجنة مهمته بالشأن الأمريكي أكثر من اهتمامها بالأزمة العراقية وكيفية التعامل معها من اجل وضع حد للعنف ولطوفان الدم العراقي. ان الجدية في وضع الحلول للمشاكل المعقدة في العراق تستدعي إشراك العراقيين الذين في الحكومة او خارجها والاستماع من اجل معرفة وجهات نظر الجميع حتى يكون التقرير دقيقا ومستوفيا لآراء كل الأطراف السياسية والاجتماعية. أخيرا ان التقرير معطل منذ لحظة إعلانه ولن يكون فاعلا وهذا ما تؤكده الأيام القادمة.

لجان شعبية لمناقشة التقرير

اما الأستاذ ضمير حسين فقد أشار إلى ما تضمنه التقرير من ملاحظات ايجابية ذات صلة مباشرة بالجيش والشرطة والاقتصاد الوطني ولكن يجب البدء بتنفيذ ذلك والإسراع بتأهيل الجيش وتزويده بالأسلحة الحديثة والأجهزة المتطورة التي هو بحاجة إليها وايلاء مسؤولية إعداد وتدريب وتأهيل القوات المسلحة العراقية بيد الحكومة. وفي الجيش كوادر تتمتع بإمكانات تدريبية وكفاءات عالية كذلك بالنسبة للشرطة والأمن والمخابرات ولابد من الانتباه للقدرات الوطنية في كل مجال. ولابد من الإشارة للاختراقات التي تضمنها التقرير بخصوص الدستور لان هذا أمر مثير لكثير من التحفظات والحكومة العراقية غير معنية بما لاينسجم مع توجهاتها الوطنية وللشعب حق في إبداء رأيه بالتقرير واعتقد بان فتح باب الحوار والاستطلاع أمر مهم للغاية وحسنا فعلت المدى بذلك، كما أرى ضرورة انبثاق لجان في محافظات العراق مهمتها تنظيم ندوات والاستماع لآراء المواطنين ومنظمات المجتمع المدني.

التقرير تقييد للحكومة العراقية

وقالت المحامية س.ع.م. عن التقرير بأنه يمثل قيدا للحكومة العراقية المنتخبة ويكاد أكثر الحقوقيين يتفقون حول ذلك، مثلما ينطوي على فرض توجهات الحكومة الأمريكية على الحكومة العراقية ووضعها تحت علاقة سيطرة وهذا أمر لايقبله الشعب ولا يقنع به أبدا. كما تضمن التقرير توجهات مخالفة للدستور العراقي الذي صوت عليه الشعب. وأتمنى على منظمات المجتمع المدني عقد ندوات لتوعية المواطنين بالتوصيات وخروقاتها التي جعلت من العراق مستعمرة لأمريكا. وأطالب الحكومة ومجلس النواب بضرورة قراءة التقرير والإعلان عن رأيهما.

صحفيون عراقيون

آخـــــر ما فكـــرنا به هو حمل الســـلاح

بغداد / إنعام جبار

رغم أن الموت يطارد الجميع دون استثناء، يبقى الصحفيون ينازعونه حتى الرمق الأخير.

لم يتصور أكثر المتشائمين أن أعداد الصحفيين الذين سقطوا برصاصات مجهولة سيصل إلى هذا الحد، ومن المفترض أن يكونوا هم والأحياء منهم في حصانة بعيداً عن أي نزاع سياسي أو عسكري وان لا تمتزج ألوان أقلامهم بالدم. وهذا الأمر لم يقف عند هذا الحد، فالتهجير القسري امتد من الجهل الطائفي لينال أصحاب القلم، وصار الصحفي مستهدفاً لا لذنب اقترفه سوى انه صحفي وصوت للحقيقة.

ثائر الشمري، صحفي شاب خدمت دراسته للقانون في الخوض بعدة مواضيع صحفية كانت السياسة إحداها، ولم تشفع له معرفته بأمور القانون أو الكتابة بأسم مستعار من المطاردة أو التهجير القسري، يقول ثائر: ربما كنت محظوظاً بأن يكون مصيري مختلفاً عن زملائي الصحفيين الذين قتلوا برصاص لم تستطع التحقيقات معرفة مصدره، فكان التهجير والانتقال من سكن لآخر حلاً لقلق لازمني منذ أن سمعت اذناي مسلحين يقولون "جاء الصحفي" ليكون الفرار إنقاذا لحياتي.

ويتعرض الصحفيون بصورة مستمرة إلى اعتداءات مسلحة راح ضحيتها أكثر من ١٨٠ صحفياً منذ عام ٢٠٠٣ حسب إحصائيات مراصد الحريات الصحفية في العراق، فيما يكتب العديد منهم بأسماء مستعارة خوفاً من استهداف الجماعات المسلحة لحياتهم، ويعاني الميدانيون منهم من المضايقات والتهديدات من قبل بعض الاشخاص والجماعات المسلحة بسبب قيام صحف وقنوات تليفزيونية ذات اتجاهات معينة بنشر واذاعة اخبار ذات محتوى طائفي او تشجع عليه، يقول ثائر: في ضوء سياسة الانفتاح الاعلامي واباحة الخوض في المواضيع العامة وحتى الحساسة منها، استغلت بعض الجهات السياسية في الترويج لأيديولوجيتها وافكارها التي قد تتعارض مع خصومها او افراد معينين، بل ويكون الامر ان الصحفيين غير الملمين بالثقافة الصحفية وخطورة وقعها في هذه الظروف يقومون بنشر اخبار وتقارير صحفية تثير حفيظة العديد من الجهات وحتى المواطنين، ما يولد ردة فعل سلبية في النظرة الى الصحفيين بأنهم اداة تخريب وليس بناء، ويستدرك ثائر بالقول: صار الجميع من العاملين في المجال الصحفي متهمون بأنهم مثيري الفتن، وحقيقة الامر ان البعض ربما يكون عدم الوعي او قلة ادراك خطورة ما يكتبوه او يخوضوا فيه هم السبب في نقل الصورة السيئة عن الصحفيين، وما الاعداد الكبيرة من شهداء الصحافة الذين دفعوا حياتهم ثمناً لنقل الحقيقة الا برهان على ان الصحفيين يسيرون في الطريق الصحيح، لكن البعض يعرقلون المسيرة تلك بعمد او بدونه.

وفي هذا السياق منع مجلس النواب الصحفيين من الدخول الى اروقة البرلمان لفترة امتدت اسبوعين بدعوى ان الصحفيين يقومون بنقل اخبار وتصريحات تؤجج الفتن الطائفية. ويقول عن هذا الاجراء ثائر الشمري: ربما يكون اتهام الصحفيين وبهذا الشكل العلني خطراً جداً ويجعل منهم عرضة لمزيد من الاستهداف والتصفيات الجسدية، مشيراً الى ان بعض السياسيين هم وراء تلك الفتنة بتصريحاتهم وآرائهم الصحفية المتشنجة المثيرة للتوترات والاحتقانات الطائفية.

ويسير الامر الى ابعد من ذلك، فأصبح حمل السلاح مع القلم حالة مألوفة لأعداد كبيرة من الاعلاميين خوفاً على حياتهم من اي تهديد، ويتابع ثائر نقله لمعاناة أقرانه الصحفيين بالقول: آخر ما كنت افكر فيه، حمل مسدس بين حافظة اوراقي، لكن التهديد المستمر لنا كصحفيين دفعني الى هذا الاجراء غير المحبب، فأنا اؤمن بل واعمل جاهداً على ان تكون لغة الحوار والاستماع الى الاخر طاغية على صوت السلاح حتى في احلك الظروف، غير ان التهديد المباشر لي، عجّل من خطوات الحفاظ على الحياة، وهي حمل السلاح خفية والانتقال في السكن من مكان الى اخر، نحن الصحفيون بعد عجز السلطات الامنية عن حمايتنا بادرنا الى حماية انفسنا بحمل السلاح مع الاقلام وتهجير انفسنا قبل وصول اوراق التهديد وحتى الكتابة بأسماء مستعارة، وهي تضحيات ارتضيناها من اجل العراق ومهنة المتاعب المحببة.